

## استراتيجية المصرف وقطاعه ذات الأولوية

تتمحور جميع مبادرات مصرف الإمارات للتنمية حول دعم أربع أولويات وطنية:



2

التركيز على خمسة قطاعات ذات أولوية لبناء مستقبل اقتصادي مرن يواكب كل التطورات.



1

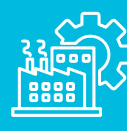
دعم استراتيجية التنمية الصناعية لدولة الإمارات باعتباره محزًا رئيسياً للاقتصاد الوطني.

يسخر مصرف الإمارات للتنمية الطاقات والخبرات, ويقدم أفضل الحلول التمويلية والمبادرات المبتكرة مع توفير الأدوات الاسترشادية والتوجيهية والتعليمية, التي تشكل منظومة متكاملة لدعم القطاعات الاستراتيجية الخمس التي تشكل الركائز الرئيسة لبناء اقتصاد الإمارات في المستقبل, وهي:



### الطاقة المتجددة

- مصادر الطاقة المتجددة
- والطاقة الشمسية
- وطاقة الرياح
- وطاقة المد والجزر
- والطاقة الكهرومائية
- والوقود الحيوي
- ومعدات وتقنيات الطاقة المتجددة



### الصناعة

- البتروكيماويات
- والبلاستيك
- وصناعة المعادن
- والتلآت
- والمعدات الكهربائية

5

القطاعات  
الرئيسية

## تنفيذ رؤيتنا وأهدافنا

### العام الثالث منذ إطلاق استراتيجيتنا

إنجازات كبيرة حققها مصرف الإمارات للتنمية في العام 2024، والذي شكل محطة محورية في مسار تنفيذ الاستراتيجية الخمسية للمصرف، تجسدت في نمو قوي في صافي الأرباح بلغ 307 مليون درهم، واستقطاب أكثر من 664 متعاملاً جديداً، ووصول حجم التمويلات الممنوحة للقطاع الصناعي إلى 8.6 مليار درهم بزيادة كبيرة تصل إلى 218% على أساس سنوي. فقد ساهمت تمويلات المصرف وحلوله على تنوعها في تحفيز الابتكار وتحويل الكثير من الأفكار والطموحات إلى واقع ملموس وتعزيز أداء القطاع الصناعي وتمكين الكثير من المصانع والشركات حول الدولة على تطوير وتنمية أعمالها، ولترتفع معها مساهمة المصرف في الناتج المحلي الصناعي لدولة الإمارات بنسبة 68%، والمساهمة كذلك في توفير أكثر من 14,000 فرصة عمل جديدة، والتي تعد المقومات الرئيسة لتحقيق التنمية الصناعية.



4

تعزيز مكانة الإمارات وجهة عالمية  
رائدة للاستثمار والابتكار في القطاع  
الصناعي.



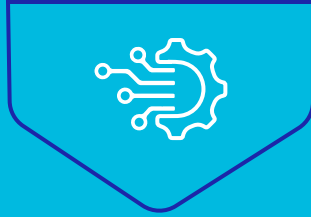
3

رفع مساهمة المصرف في  
الناتج المحلي الإجمالي إلى 10  
مليارات درهم بحلول عام 2026.



### الأمن الغذائي

- الزراعة
- والثروة السمكية
- والأحياء المائية



### التكنولوجيا المتقدمة

- البرمجيات
- وخدمات تقنية المعلومات
- وأجهزة التخزين والأجهزة الملحقة
- وأشياء الموصلات
- وتكنولوجيا التعليم



### الرعاية الصحية

- المستحضرات الصيدلانية
- والتكنولوجيا الحيوية
- والمعدات الطبية
- وخدمات المستشفيات

## عام حافل بالتحويلات

### المبادرات الاستراتيجية في عام 2024

أطلق مصرف الإمارات للتنمية خلال العام 2024 سبع مبادرات رائدة، حقق من خلالها تحولاً جذرياً في تحقيق رؤيته الاستراتيجية عبر توسيع نطاق أعماله، وتطوير قدراته من حلول وكفاءات، وتعزيز تأثيره التنموي، وشملت هذه المبادرات:

- 1 تطوير حلول إدارة النقد من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية لتحسين تجارب المتعاملين.
  - 2 تعزيز عروض حلول التمويل التجاري لدعم أنشطة التجارة الدولية وتلبية احتياجات رأس المال العامل.
  - 3 إطلاق برامج جديدة لدعم الاستدامة في القطاع الخاص، بما فيها تمويل مشاريع الطاقة الشمسية، وتمويل التكنولوجيا الزراعية.
  - 4 استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال عروض مصممة بعناية لتلبية احتياجات الشركات القائمة والشركات الجديدة في السوق.
  - 5 إطلاق برنامج "مسترع AgriX الزراعي" دعماً لمستهدفات الأجندة الوطنية للأمن الغذائي.
  - 6 بناء منصة رقمية مبتكرة توفر حلولاً مصرفية متطورة سهلة الاستخدام وتلبي احتياجات الشركات.
  - 7 توسيع نطاق مبادرة "آفاق الذكاء الاصطناعي" عبر دمج أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) في المزيد من العمليات والخدمات لتعزيز كفاءتها وتبسيطها.
- كما حوّل المصرف محفظته للتمويل السكني إلى مصرف أبوظبي الإسلامي ليركز جهوده وطاقاته على أهدافه في تطوير وتنمية الاقتصاد الإماراتي.

## شركائنا الاستراتيجية

توقيع شركات تعاون مع وزارات وجهات حكومية ومناطق صناعية وحرّة ومصارف تجارية في مختلف إمارات الدولة خلال عام 2024، عززت شبكة علاقاته الاستراتيجية التي تستند إلى رؤية طموحة مشتركة تهدف إلى اغتنام الفرص الاستثمارية المهمة في الاقتصاد الإماراتي، ودفع عجلة النمو في القطاع الصناعي، وتعزيز القدرة التنافسية لدولة الإمارات على المستوى العالمي.

ويتميز المصرف عن غيره من المؤسسات المالية بنهجه الفريد في توفير حلول تمويلية حيوية تدعم المشاريع الاستراتيجية، التي قد لا تحظى بالاهتمام اللازم من المؤسسات المالية التقليدية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المهمة.

وحفل العام 2024 بشركات وعلاقات استراتيجية مهمة للمصرف حيث تم توقيع 10 مذكرات تفاهم جديدة، إضافة إلى تجديد واحدة منها، إلى جانب توقيع 33 شراكة استراتيجية جديدة تهدف إلى توسيع القدرات، وتعزيز نطاق الوصول إلى الحلول التمويلية، وتحسين العروض المقدمة للمتعاملين.

كما عقد المصرف 44 اجتماعاً مع رؤساء تنفيذيين و نفذ جولات تعريفية عدة في جميع أنحاء الدولة ضمن جهوده المتواصلة للارتقاء بالشركات عبر أنشطة تواصل متنوعة لتعزيز الحوار مع قادة الأعمال وتحديد احتياجات القطاع الصناعي والتحديات التي تقف في وجه تطوره.

هذه الجهود المتواصلة للمصرف أثمرت نتائج متميزة، تجسدت في مساهمة المصرف ومنذ إطلاق إستراتيجيته بمبلغ 7.4 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، كما وصلت قيمة التمويلات التي قدمها المصرف نتيجة إجازات الشركاء خلال عام 2024 فقط إلى 621 مليون درهم، في حين تمكن من المساهمة في توفير 27,606 وظائف جديدة في القطاع الصناعي في الإمارات حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024.

تعكس هذه الشراكات والاجتماعات والحوارات إيمان المصرف الراسخ بأهمية بناء منظومة قوية ومترابطة لإرساء اقتصاد وطني يتحدى عقبات الحاضر والمستقبل.

## الشركاء الاستراتيجيين

### سجل مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 نمواً ملحوظاً في شراكاته مع الجهات التالية:

- هيئة مدينة أم القيوين الصناعية
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
- مجلس الأعمال الكندي
- مجلس الأعمال الإماراتي الأسترالي
- مجلس الأعمال الإسباني
- غرفة التجارة الأمريكية في أبوظبي
- مجلس الأعمال البرتغالي
- تعزيز
- مجلس الأعمال التركي
- الاتحاد للماء والكهرباء
- هيئة الشارقة للكتاب
- غرفة التجارة البريطانية أبوظبي
- المجلس الألماني الإماراتي المشترك للصناعة والتجارة
- مدينة دبي للإنترنت، منطقة حرة
- مدينة الشارقة للإعلام (شمس)، منطقة حرة
- مجموعة الأعمال الأسترالية
- مجلس الأعمال الأوكراني
- غرفة التجارة والصناعة الفرنسية في الإمارات
- غرفة التجارة الإيطالية التشيكية
- مراكز in5 للابتكار
- مجلس الأعمال الروسي - الإماراتي
- وزارة الاستثمار
- ميتال بارك
- وزارة الذكاء الاصطناعي
- مجلس أعمال البنلوكس في أبوظبي
- شركة التميمي للاستشارات القانونية
- مركز الشباب العربي
- مجلس سيدات أعمال الشارقة
- القنصلية الملكية الدنماركية العامة
- مجمع شركات إيفزا
- وزارة الخارجية
- مؤسسة سعود بن صقر لتنمية مشاريع الشباب في رأس الخيمة
- سلطة أبوظبي للتسجيل

- وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
- وزارة الاقتصاد
- وزارة التغير المناخي والبيئة
- دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي
- مكتب تنمية الصناعة - أبوظبي
- دائرة الزراعة والثروة الحيوانية
- دائرة التنمية الاقتصادية - عجمان
- دائرة الصناعة والاقتصاد - الفجيرة
- بلدية دبي
- بلدية الفجيرة
- مكتب أبوظبي للصادرات
- صندوق أبوظبي للتنمية
- مكتب أبوظبي للاستثمار
- هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير - شروق
- سلطة مدينة دبي الطبية
- سلطة واحة دبي للسيليكون
- مدينة إكسبو دبي
- موانئ أبوظبي (مجموعة كيزاد / المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة)
- سوق أبوظبي العالمي
- المنطقة الحرة في مدينة مصدر
- سلطة المنطقة الحرة لمطار أبوظبي
- سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي
- المنطقة الحرة بجبل علي (جافزا)
- منطقة عجمان الحرة
- المنطقة الحرة بالحميرية
- مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راکز)
- منطقة التجارة الحرة في أم القيوين
- المنطقة الحرة في الفجيرة
- غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
- غرفة تجارة وصناعة عجمان
- غرفة تجارة وصناعة الشارقة
- غرفة رأس الخيمة
- مدينة دبي الصناعية
- مجمع دبي للعلوم
- مجمع توازن الصناعي
- مجمع الصناعات الوطنية
- مجمع الشارقة للبحوث والتكنولوجيا والابتكار
- شركة أبوظبي لإدارة النفايات (تدوير)
- أدنوك - برنامج تعزيز القيمة المحلية المضافة
- مجلس سيدات أعمال أبوظبي
- صندوق خليفة
- مؤسسة دبي لتنمية الصناعة والصادرات
- مركز الشارقة لريادة الأعمال (شراع)
- استثمر في الشارقة
- مشروع وادي تكنولوجيا الغذاء
- هب 71
- مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية (رؤاد)

# إستراتيجيتنا يتبع

## مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة لقياس الأثر التنموي

حدد المصرف مجموعة جديدة من مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس حجم التقدم الذي يحرزه، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الإماراتي خلال عام 2025. وتركز هذه المؤشرات على أربعة مجالات حيوية ذات أهمية استراتيجية بالغة على المستوى الوطني، هي:

**تمويلات النفقات الرأسمالية للمشاريع التأسيسية الجديدة** — قياس قيمة الاستثمار في المشاريع التأسيسية الجديدة في جميع أنحاء الإمارات.



**حلول تمويل النفقات الرأسمالية للقطاع الصناعي** — رصد إجمالي قيمة الاستثمارات في المشاريع الصناعية.



**تمويلات النفقات الرأسمالية في مشاريع الذكاء الاصطناعي** — تحديد القيمة الإجمالية للمشاريع الصناعية المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.



**الاستثمار الأجنبي المباشر** — تحديد القيمة الإجمالية للمشاريع التي سقّل المصرف حصولها على تمويل من استثمارات أجنبية مباشرة.



ويتم حساب كل مؤشر بناءً على القيمة الإجمالية للمشروع، والتي يتم حسابها بجمع حقوق الملكية في المشروع وتمويلات الديون التي حصل عليها من مصرف الإمارات للتنمية والمصارف الأخرى المشاركة.

تمنح هذه المؤشرات مصرف الإمارات للتنمية رؤية شاملة حول تأثيره التنموي، ولا يقتصر ذلك على التأثير المباشر المتمثل بحلوله التمويلية، وإنما تأثيره غير المباشر من حيث تحفيز استثمارات واسعة النطاق تدفع بعجلة النمو الصناعي، وتدعم التقدم التكنولوجي والاستدامة، وترسي أسساً اقتصادية متينة على المدى الطويل لحولة الإمارات.



## التأثير القطاعي والأهداف التمويلية

توزعت التمويلات التي قدمها مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 على ثلاث شرائح استراتيجية رئيسية، هي:

**mSMEs** الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

**WIB** الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

**CGS** برنامج ضمان التمويل

وحدد المصرف لعام 2025 أهدافاً تمويلية جديدة لتوسيع نطاق دعمه للاقتصاد الإماراتي، والتي تضمنت:

**تخصيص 2.08 مليار درهم** لدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

**تخصيص 5.5 مليار درهم** لتعزيز نمو قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات

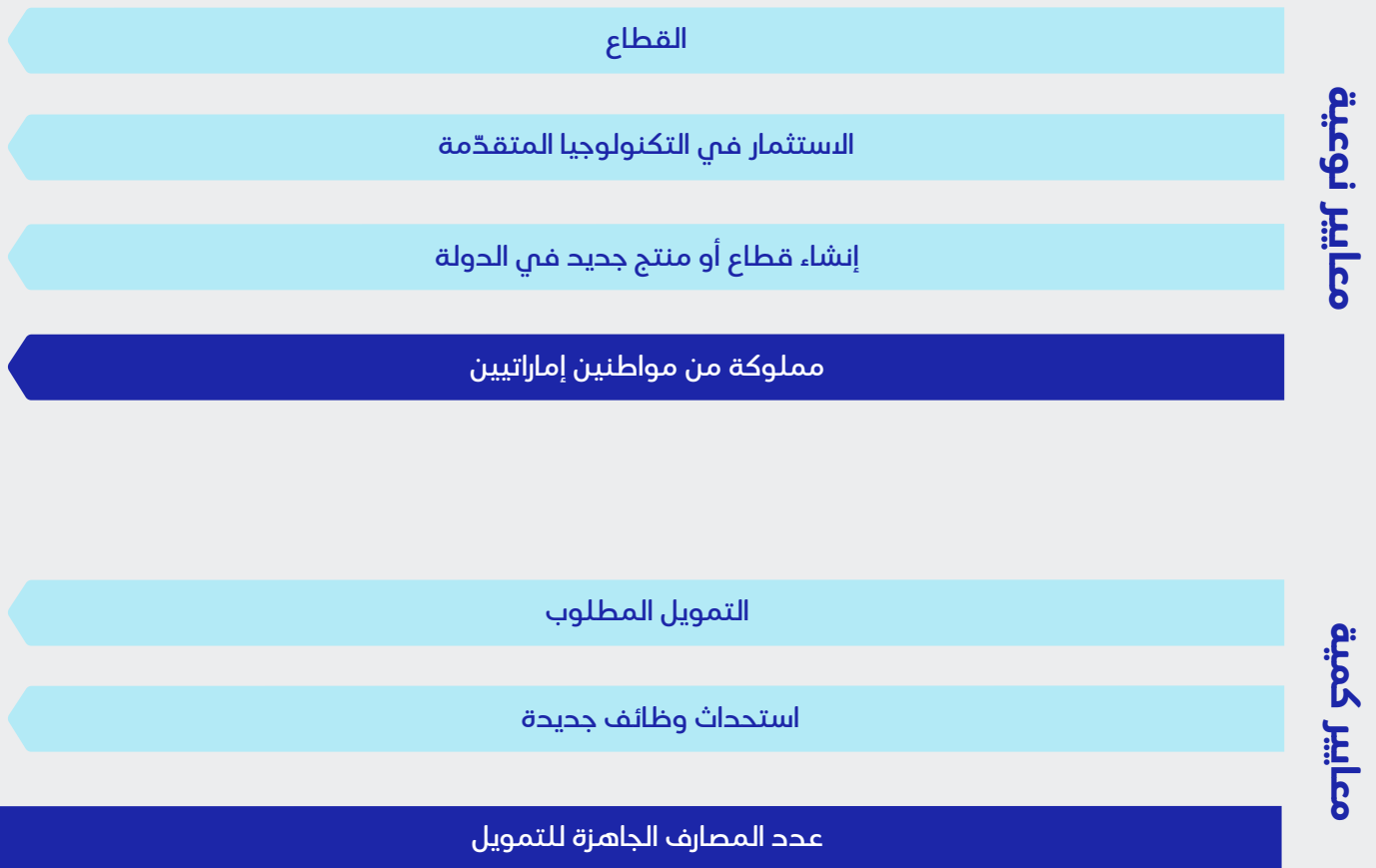
**تخصيص 700 مليون درهم** لبرنامج ضمان التمويل

يلتزم مصرف الإمارات للتنمية بتخصيص تمويله بطريقة مدروسة تضمن توجيه الدعم للمجالات الحيوية، وتوقيع شراكات استراتيجية تحقق أقصى استفادة ممكنة، وهو ما يؤكد حرصه على تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات ورواد الأعمال والمجتمعات في دولة الإمارات.

## مقياس الأداء التنموي

كجزء من عملية تقييم طلبات التمويل، يخضع كل تمويل للتقييم باستخدام "مقياس الأداء التنموي" الخاص بمصرف الإمارات للتنمية، وهو إطار عمل قوي يضمن توجيه دعم المصرف نحو المشاريع المتميزة التي تحقق قيمة تنموية حقيقية.

ويدرس المقياس 20 عاملاً كمياً ونوعياً لتحديد حجم المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع. وتشمل المعايير النوعية عوامل متعددة منها ما إذا كان المشروع جديداً، أو يتضمن عمليات شراء محلية، أو تعود ملكيته لإماراتيين، أو يُطلق أعمالاً جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية.



● معايير عامة ● معايير محددة للشركات الكبيرة ● معايير محددة للشركات الصغيرة والمتوسطة

أما بالنسبة للمعايير الكمية، فتشمل عدد الوظائف المستحدثة التي تتطلب مهارات عالية، ونسبة ملكية القطاع الخاص.

ومن خلال تطبيق هذا الإطار التقدمي الشامل للتقييم، يضمن المصرف أن تساهم تمويلاته في دفع عجلة النمو الصناعي، وتعزيز ريادة الأعمال، وتوفير وظائف جديدة، وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات.



# إستراتيجيتنا يتبع

## التطلعات المستقبلية

رؤية مصرف الإمارات للتنمية للعام 2025 تركز على مجموعة من التولويات الاستراتيجية التي ستحدد مسار عمله المستقبلي، والذي سيتمحور حول تسريع مسار التنمية الاقتصادية، وتحفيز الابتكار، وتعزيز مرونة القطاع الصناعي لدولة الإمارات.



تهدف هذه الجهود إلى توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تعزز النمو الوطني وتؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد الإماراتي وازدهاره. وفي هذا الإطار، سيركز المصرف على المبادرات التي من شأنها:

تعزيز نمو الصادرات



توفير المزيد من الوظائف المستدامة التي تتطلب مهارات عالية



الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة لتحفيز الابتكار وتعزيز المكنة التنافسية لدولة الإمارات عالمياً



تشجيع المنتج المحلي وإحلال الواردات



وسيبقى التميز التشغيلي ركيزة أساسية لنهج عمل المصرف، من خلال تعزيز الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والائتمنة في عملياته لتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات أكبر في التكاليف، بالإضافة إلى تبسيط عملية صنع القرار، وتسريع إجراءات تنفيذ المهام الرئيسية.

تأسيس قاعدة تمويل مستدامة ومرنة لدعم النمو المستقبلي

## التركيز على تنوع مصادر التمويل

دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي والائتمنة

## التميز التشغيلي

ومن خلال التركيز على هذه الأولويات، سيواصل المصرف توسيع نطاق عروضه، وتعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو في دولة الإمارات، إلى جانب دعم النمو المستدام والشامل من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية بعيدة المدى لدولة الإمارات.

وسيواصل مصرف الإمارات للتنمية، معتمداً على إطاره التمويلي القوي، التركيز على توسيع الأعمال والاستثمارات في الأصول الإنتاجية، ولا سيما تمويل النفقات الرأسمالية التي من شأنها دفع عجلة النمو الصناعي في الدولة.

كما سيحافظ المصرف على التزامه الراسخ بتوفير الدعم المالي اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتعزيز فرصها في النمو وترسيخ دوره في المشهد الاقتصادي سريع التطور لدولة الإمارات.

وضمن جهوده وسعيه المستمرين لتحقيق هذه الطموحات، وجه المصرف مبادراته الاستراتيجية لعام 2025 نحو توسيع نطاق التعاون مع أهم شركات القطاع الخاص، وتحديد أهداف طموحة لتوظيف التمويلات بما يتفق مع أهداف التنمية الوطنية، تسريع توظيف رأس المال.

كما سيركز في الوقت ذاته على تنوع أدوات وحلول التمويل، لضمان استدامة الفرص التمويلية ومواكبتها لاحتياجات النمو في المستقبل.



## جوائز وتكريمات أخرى 2024

